

قطر

يتبع الدستور، إلى جانب قوانين أخرى معينة، حرية التنظيم، التجمع العام، والعبادة وفقاً للنظام العام ومراقبة الأخلاق. إلا أن القانون يمنع الدعوة إلى الأديان الأخرى غير الإسلام ويضع بعض القيود على ممارسة العبادات بشكل علني. دين الدولة هو الإسلام.

ليس هنالك تغيير فيما يختص باحترام الحكومة لحرية الأديان خلال الفترة التي يغطيها التقرير وأن سياسة وممارسات الحكومة ما زالت تسهم في ممارسة حرية الأديان بشكل عام.

ليست هنالك تقارير عن سوء معاملة من جانب المجتمع أو تفرقة بناءً على المعتقدات أو الممارسات الدينية وأن شخصيات اجتماعية بارزة اتخذت خطوات إيجابية لتعزيز الحرية الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قضايا حرية الأديان مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم 1: إحصاءات التركيبة الدينية

تبلغ مساحة الدولة 4,254 ميل مربع ويتفوق إجمالي عدد السكان 907,200 نسمة، ربعم من المواطنين. من إجمالي عدد المواطنين، يبلغ عدد المسلمين الشيعة حوالي 10% والبقية (90%) مسلمين سنة. معظم المقيمين من غير المواطنين هم من جنوب وجنوب شرق آسيا والدول العربية حيث يعملون في البلاد بموجب عقود عمل مؤقتة ويرافقهم أعضاء أسرهم في بعض الحالات. معظم المقيمين الأجانب إما مسلمين سنة أو شيعة، مسيحيون، هندوس، بوذيين أو بهائين. معظم المقيمين الأجانب يسكنون بالقرب من مراكز العمل الرئيسية في مدن الدوحة، الخور، مسيعيد ودخان.

بينما لا تصدر الحكومة إحصاءات توضح التركيبة الدينية في البلاد، إلا أن هنالك بعض الأرقام التي توفرت حول أتباع بعض الطوائف المسيحية تم الحصول عليها من الجماعات المسيحية. هذه الجماعات المسيحية تشمل كنيسة الروم الكاثوليك (80,000 فرد)، الكنيسة الشرقية والإغريقية والإنجليكانية (10,000)، الكنيسة القبطية (3,000) إلى جانب أتباع الكنيسة البروتستانتية. معظم الهندوس تقريباً هم من الهند بينما البوذيين هم خليط من جنوب، جنوب شرق وشرق آسيا. معظم البهائين هم من إيران. وفقاً لقانون الجنسية، لا يعتبر الدين معياراً للمواطنة. إلا أن معظم المواطنين القطريين هم مسلمون سنة أو شيعة، باستثناء مواطن مسيحي واحد على الأقل وقليل من البهائين وأفراد أسرهم الذين منحوا الجنسية القطرية.

لا توجد جماعات تبشيرية أجنبية تعمل بصورة علنية في قطر.

القسم 2: وضع الحريات الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

يتبع الدستور، إلى جانب قوانين أخرى معينة، حرية التنظيم، التجمع العام، والعبادة وفقاً للنظام العام ومراعاة الأخلاق. إلا أن القانون يمنع قيام غير المسلمين بالتبشير بدياناتهم كما يضع القانون قيوداً على تعبد غير المسلمين بشكل علني. دين الدولة هو الإسلام. في حين أن معظم القطريين من المسلمين السنة، نجد المسلمين الشيعة يمارسون معتقداتهم الدينية بكل حرية. لا يضع قانون الجنسيات أية قيود على الهوية الدينية.

تلزم الحكومة والعائلة الحاكمة بتطبيق الإسلام بشكل لا مناص منه. ومع ذلك، فإن هناك موظفين غير مسلمين يعملون في وظائف حكومية. وزارة الشؤون الإسلامية هي الجهة التي تشرف على إنشاء المساجد، إدارة شؤون الدعاة والتوجيه الديني للبالغين والمهتمين الجدد. يشارك الأمير في صلاة العيددين كما يقوم شخصياً بتمويل نفقات بعض الحاجات الفطرية وغير الفطرية الذين لا يستطيعون السفر إلى مكة.

يجب على المجموعات الدينية التسجيل لدى الحكومة حتى يتم الاعتراف بها رسمياً. لقد منحت الحكومة الكنائس الكاثوليكية، الأنجلיקانية، الإغريقية، الشرقية الارثوذكس، القبطية والهندية وضعاً قانونياً. هناك سجل رسمي لدى الحكومة يتضمن المجموعات الدينية المعترف بها. من أجل حصول المجموعة الدينية على الاعتراف الرسمي من جانب الحكومة، يجب أن لا تقل عضويتها عن 1,500 فرد داخل الدولة. بينما لا يوجد اعتراف رسمي بالطائفة البروتستانتية بسبب عدم حصولها على النصاب اللازم للتسجيل، إلا أنهم يمارسون طقوسهم بحرية كما توفر لهم وزارة الداخلية الحماية الأمنية، أثناء ممارسة عباداتهم، إذا طلبوا ذلك.

يحاكم كل من المسلمين وغير المسلمين تحت نظام قضائي موحد يتضمن القانون العلماني والشريعة الإسلامية. المحكوم عليهم من المسلمين يمكن أن يحصلوا على تخفيض عدة شهور من مدة الحكم إذا قاموا بحفظ القرآن أثناء وجودهم في السجن. المتراصون في القضايا المدنية يمكنهم طلب المثلول أمام المحاكم الشرعية للبت في قضاياهم. في العام 2005، تم إنشاء دائرة في المحاكم للبت في القضايا وفق المذهب الشيعي. تختص هذه الدائرة بالنظر في قضايا الزواج، الطلاق، الميراث وبعض الأمور العائلية الأخرى. فيما يختص بالأمور المتعلقة بالقضايا الدينية، يتم تطبيق قانون الأسرة الجديد والذي لا يقتصر على مذهب إسلامي واحد.

تعتبر الدروس الإسلامية إجبارية للمسلمين في المدارس الحكومية. بينما لا توجد قيود على غير المسلمين في تدريس دينهم لأطفالهم، إلا أن معظم غير المسلمين يرسلون أبنائهم إلى مدارس علمانية خاصة. يسمح لأطفال المسلمين الذهاب إلى المدارس العلمانية والمدارس المختلطة الخاصة.

تنظم الحكومة طباعة، استيراد وتوزيع جميع الكتب والمواد الدينية. ولكن، في الواقع لا يمنع الأفراد والمؤسسات الدينية عادة من إحضار الأناجيل والأشياء الدينية الأخرى بغرض الاستخدام الشخصي أو إقامة الصلوات.

يعتبر عيدي الفطر والأضحى عطلة رسمية بالبلاد.

القيود على الحرية الدينية

تسهم سياسة وممارسات الحكومة في ممارسة حرية الأديان بشكل عام بالرغم من وجود بعض القيود.

التحول عن الإسلام يعتبره وهي من الناحية النظرية جريمة كبرى عقوبتها الموت؛ ولكن، منذ أن نالت البلاد استقلالها في العام 1971 ليس هنالك ما يشير إلى تطبيق هذه العقوبة أو أي عقوبة أخرى في هذا الخصوص.

تنظم الحكومة نشر، استيراد وتوزيع المطبوعات غير الإسلامية. يسمح للأفراد والمؤسسات الدينية باستيراد الأنجليل والأشياء الدينية الأخرى بغض الاستخدام الشخصي أو للاستخدام في الطقوس الدينية. تتوفّر الكتب الدينية المسيحية، باشتئاء الإنجيل، باللغة الإنجليزية في المكتبات المحلية بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستلزمات الزينة لعيدي الميلاد والفحص متوفّرة في المحلات التجارية المحلية. خلال فترة التقرير، رست باخرة تديرها مجموعة مسيحية في ميناء الدوحة لمدة أسبوع واحد لبيع كتب من ضمنها كتب عن المسيحية.

تقام القداسات دون إذن مسبق من الحكومة؛ ولكن، تم إبلاغ الطوائف الدينية بعدم الإعلان عن هذه القداسات مسبقاً أو استخدام رموز دينية مرئية مثل تعليق الصليب على أبواب دور العبادة. تقام القداسات المسيحية بشكل منظم وهي مفتوحة للعامة. بعض القداسات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تقام في عيدي الفصح والميلاد، تستقطب أكثر من 1000 شخص.

لم يبلغ القساوسة عن أي مشاكل تتعلق بلبسهم للملابس الدينية التقليدية في العلن. بينما يتطلب من الشخص الإفصاح عن دينه عند استخراج جواز السفر أو المستندات الشخصية الأخرى، إلا أن تلك الهوية الدينية لا توضع على المستندات المستخرجة.

لا يمارس الهندوس، البوذيين والبهائيين ومجموعات دينية أخرى شعائرهم علانية مثل ما تفعل الطوائف المسيحية؛ علماً بأنهم لم يطلبوا من الحكومة الاعتراف بهم حتى كتابة هذا التقرير. وبالرغم من ذلك، لا يوجد تقرير رسمي عن مضائقه أو منع أتباع هذه المجموعات الدينية من ممارسة شعائرهم الدينية في أماكن خاصة.

وفقاً للقانون الجنائي، فإن من يضبط وهو يقوم بالتبشير نيابة عن منظمة، جمعية، أو مؤسسة لأية ديانة أخرى غير الإسلام، يمكن أن يواجه حكماً بالسجن لمدة قد تصل إلى 10 سنوات. إن التبشير نيابة عن فرد لأي دين آخر غير الإسلام يمكن أن ينتج عنه حكماً بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات. الأفراد الذين تكون بحوزتهم مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تدعوه أو تشجع نشاطاً تبشيرياً يمكن أن يحاكموا بالسجن لمدة تصل إلى سنتين.

بينما توجد هنالك تفرقة ضد الأجانب في مجال التوظيف، التعليم، السكن، الخدمات الصحية، إلا أن ذلك يتم على أساس الجنسية أكثر منه تحيز ديني.

لا توجد بلاغات عن مساجين أو معتقلين في البلاد بسبب الدين.

التحويل القسري عن الدين

ليست هنالك تقارير عن تحويل أفراد قسراً عن دينهم، بما في ذلك الناشئين الأميركيين الذين تم اختطافهم أو إخراجهم من الولايات المتحدة بشكل غير شرعي كما لا توجد ممانعة من جانب الحكومة في عودة مثل هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

معاداة السامية

في بعض الأحيان ورداً على حوادث سياسية وتطورات في المنطقة، حملت بعض الصحف القطرية الخاصة، التي تصدر بالعربية ، رسوماً كاريكاتورية تصور اليهود والرموز اليهودية بشكل عدائي، كما شبهت بعض الأعمدة اليومية القادة الإسرائيليّين وإسرائيل بـ هتلر والنازية. لقد حدث ذلك بشكل رئيسي في صحف الوطن، الشرق والرأي التي تصدر باللغة العربية ولم تثر هذه الكتابات اي رد من جانب الحكومة.

التحسن والتطورات الإيجابية فيما يختص باحترام حرية الأديان

قامت الحكومة بتفعيل قانون الأسرة الجديد في 29 يونيو 2006. القانون الجديد ليس مبني بالكامل على الشريعة الإسلامية ولم يقتصر على مذهب معين في الإسلام. إنه يتضمن ملامح تتوافق مع التطورات العالمية التي تهدف لحماية حقوق النساء والأطفال وأظهر إنسجاماً مع بنود القوانين الدولية ذات العلاقة بالموضوع. قبل تطبيق القانون الجديد، كان البت في الأمور العائلية مبنياً على مواد ترتكز على مختلف المذاهب الإسلامية، التفسير الشخصي للقاضي و عادات وتقالييد المجتمع. ينطبق القانون على جميع المسلمين في قطر، سواء كانوا مواطنين أم لا. يمكن لأصحاب المعتقدات الأخرى أن يطلبوا من المحكمة تطبيق قوانين معتقداتهم.

يدعم الأمير وبقية كبار المسؤولين الحكوميين بقوة بناء وقيام الكنائس. ولقد عينت الحكومة منسقاً في وزارة الخارجية مسؤولاً عن تسيير وتسهيل العملية، بالرغم من بعض القيود قد فرضت على وضع رموزاً دينية معينة على المباني.

في شهر مايو من العام 2005، عقد ممثلون للكنائس المسيحية في قطر اتفاقية مع الحكومة تم بموجبها استئجار قطعة أرض بالقرب من الدوحة لمدة 50 سنة لبناء ستة كنائس. سيكون إيجار الأرض رمزاً. تم البدء في وضع أساسات أول كنيسة في شهر أبريل 2006. ويتوقع أن يكتمل بناء هذه الكنيسة وثلاثة كنائس أخرى في العام 2008. تم تكوين مجلس من أعضاء الكنائس المسيحية للإتصال مباشرة بوزارة الخارجية فيما يختص بشؤون الكنيسة. تم تحرير العوائق السابقة الناتجة عن الحساسيات الدينية والثقافية حيث يستطيع ممثلو الكنيسة الآن من الاتصال مباشرة مع أية دائرة حكومية لإنجاز أمورهم الدينية.

منحت الحكومة فرصة لكل كنيسة للتقدم بطلب تأشيرات لزيارة قساوسة للإشراف على والمساعدة في إجراء القداسات. ليست هنالك قيود على الاحتفالات الدينية. يتم إبلاغ وزارة الخارجية عند

الاحتفال بالمناسبات الدينية الكبيرة والتي تطلب بدورها من وزارة الداخلية توفير الإجراءات الأمنية الضرورية.

تم عقد مؤتمر حوار الأديان الخامس في الدوحة خلال الفترة 7-9 مايو 2007 وقد دعى إليه ممثلون للدين الإسلامي، المسيحي واليهودي. تم توجيه الدعوة للكنائس: الرومانية الكاثوليكية، الأنجلיקانية، القبطية والأرثوذوكسية إلى جانب مجلس كنائس الشرق الأوسط، الفاتيكان، وحاخامات يهود من جملة آخرين. شارك في الحوار حاخامات من الولايات المتحدة الأمريكية ودولًا أخرى. في هذا المؤتمر أعلنت الحكومة عن إنشاء "مركز الدوحة العالمي لحوار الأديان" الذي سيكون مقره في الدولة. سيتم تمويل المركز بواسطة الحكومة ولكنه سيعمل كجهة مستقلة. والهدف منه هو متابعة توصيات، أوراق عمل ودراسات الحوارات التي يتم عقدها إلى جانب العمل على إشراك مراكز دراسات، أبحاث وجامعات محلية وعالمية في عمليات الحوار.

القسم 3: الظلم والتفرقة من جانب المجتمع

ليست هناك تقارير عن سوء معاملة من جانب المجتمع أو تفرقة بناءً على المعتقدات أو الممارسات الدينية وأن شخصيات اجتماعية بارزة اتخذت خطوات إيجابية لتشجيع الحرية الدينية.

القسم 4: سياسة الحكومة الأمريكية

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضایا حرية الأديان مع الحكومة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

أجتمع مسئولو السفارة الأمريكية مع موظفين حكوميين، على مختلف مستوياتهم، لمناقشة قضایا الحريات الدينية. قامت السفارة بتسهيل عمليات اتصال بين رجال دين والحكومة ونسقت مبادرات مع سفارات أجنبية أخرى لزيادة تأثيرهم.

أجتمع سفير الولايات المتحدة ومسئولي آخرين في السفارة مع ممثلي الطوائف الدينية في البلاد لمناقشة قضایا حریات الأديان، بما في ذلك حماية مصالح الأقليات الدينية. رفعت السفارة هذه المسائل إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمسئولين الآخرين ذوي العلاقة في الحكومة.